PROVISIONAL

A/PV.2329
2 September 1975
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الاستثنائية السابعة

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والتاسعة والعشرين بعد الالفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الثلاثاء ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد بوتفليقه (الجزائر)

- مواصلة نظر البند (٧) الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات ":
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٨ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود ان تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

75-70518/A

Digitized by UNOG Library

مواصلة نظر البند ٧ من جدول الأعمال

الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أذكركم بأن قائمة المتحدثين الذين يودون المشاركة في مناقشة البند السابع من جدول الأعمال سوف تقفل غدا الأربعاء الموافق الثالث من سبتمبر/أيلول في الساعة السادسة مساء .

السيد أورتيزدي روزاس (الارجنتين) (الكلمة بالأسبانية) : ان الأرجنتين ترى أن الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة علامة على الطريق في عملية تنمية وتدعيم النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي أرسيت أسسه في اعلان برنامج العمل الذي وافقت عليه الدورة السادسة الخاصة فضلا عن ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية .

اننا على اقتناع من أن دخول عصر جديد هو أمر لا يمكن التشكيك فيه . وهذا العصر يتطلب تعديلات في هيكل العلاقات الاقتصادية بين الدول لأن عناصر الأوضاع ووقائعه قد تعددت المجادلات حول انشاء النظام الاقتصادي الجديد .

ومن الواضح أن تغييرات كبيرة قد حدثت في الأوضاع التي كانت سائدة منذ وقت قصير ، وسوف تتغير لكي تتكيف مع الحقائق الجديدة للأوضاع الحالية . ان الأمر يتعلق بوضع قواعد اللعبة من خلال عملية التفاوض التي تتميز بتفهم الآمال الواضحة فضلا عن الرغبة في تحقيق التوصل الى حلول ترضي جميع الأطراف .

Digitized by UNOG Library

ولعله من المناسب أن نأمل أن روح التعاون هذه لن تدع مجالا للمحاولات الرامية الى اعتبار اعادة تأكيد مبادئ العدالة والمساواة في السيادة والتي تشكل أساس موقف الدول النامية مسائل جدل لفظي .

وفي اللجنة التمهيدية لهذه الدورة الخاصة قال وفد الارجنتين ان الدورة السابعة للجمعية العامة لن تضطلع بواجباتها ان لم يتم التوصل الى نتائج مثمرة تنفذ المبادئ الموجودة في الوثائق التي أشرت اليها ، ونحن اذ نكرر هذا الاعتقاد فاننا نود أن نؤكد على أن الدول المتقدمة شاركت في المشاورات التمهيدية وقالت انها ليست في وضع يسمح لها بازالة أو تخفيف التحفظات التي أثارتها حين تمت الموافقة على الوثيقة .

وخيبة الامل هذه لها مايبررها حين نرى أن الاجراءات التي يرى العالم النامي أنها محتمة يجب الاضطلاع بها من قبل بعض الدول لتحقيق فاعليتها .

ومن ناظلة القول أن نتحدث عن التكافل حين لا نعني ولا نعطي معنى لهذا التكافل ، اننا ننظر الى التكافل بمعنى ايجابي يقر بتكافل كافة الدول بما فيها الدول الحدية واعطائها الحق في الاشتراك في وضع القرارات الدولية . ان هذا الاضطلاع قد يكون واهما اذا قامت هذه الدول بتحمل مشاق تتعدى قوتها واستطاعتها في الفترة التي يبدأون فيها الاضطلاع بهذه المسؤوليات .

اننا نؤمن بأن التكافل يتطلب روحا جديدة من التعاون الدولي ، يقوم فيها كل عضو بتحمل المسؤوليات التي تتفق مع امكانياته وقدراته ، وعليه ليس هناك من شك في أن الدول المتقدمة يجب أن تتحمل المسؤولية الأعظم في اقامة وتشغيل النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

ولكي يمكن لهذا العمل أن يتسم بالفاعلية لابد من الاعتراف به ، وتنفيذ المعاهدات التي تقيد الدول النامية في كافة مجالات الانشطة الاقتصادية الدولية في التجارة والمجال النقدى والمجال المالي فضلا عن كافة المجالات الاخرى الملائمة والممكنة .

ان هذا أمر نحتاج اليه لانه من بين الاطراف يمكن تحقيق الانصاف اذا اعطيت للضعفاء المعاملة التفضيلية حتى يمكنهم أن يصبحوا أعضاء فعّالين في النظام الاقتصادى الدولي ، وعليه لن يكون هناك تكافل دون أهداف اصلاحات في قواعد اللعبة التي تؤدى الى تفاقم عدم التوازن الحالي الذى يعد ذا أثر سلبي على الدول النامية .

Digitized by UNOG Library

ان الارجنتين قد اشتركت بنشاط في وضع وثيقة للمواقف التي قدمت الى الجمعية العامة هذه من قبل الدول النامية حتى يمكن ايجاد القرارات التي أن اتسمت بروح من الاستعداد للتعاون والتفاوض سوف تعطي دافعا قويا لعملية اقامة نظام دولي اقتصادى جديد .

ان وفدى يؤمن أن القطاعات الخمسة ذات أهمية كبرى بالنسبة للدول النامية ككل ، وعليه فان لها أولوية كبرى بالنسبة للارجنتين أيضا ، ومع ذلك فاننا يجب أن نشير بعض الاسئلة وبعض المجالات التي يتعين التوصل الى اتفاق حولها .

وأولهما موضوع السلع . ان وفدى يؤيد تنفيذ برنامج متكامل يشتمل على توفير نسبة محددة من الدخل للدول النامية ، كما أن وفدى على استعداد أيضا لمناقشة الجهاز الذى يقوم بتنفيذ هذه الخطة كما هو واضح في وثيقة الـ ٧٧ . وفيما يتعلق بهذه الوثيقة فان وفدى يرى أن هناك أربعة جوانب يجب أن تؤخذ في الاعتبار : الوصول الى الاسواق والامدادات وثبات الاسعار فضلا عن تجهيز المواد الخام بشكل متزايد في الدول النامية .

ونظرا لان هناك جدلا في المناقشات حول الاسعار فاننا نود أن نؤكد أن الاسعار يجب أن ترتبط بتقلبات العملات فضلا عن تطور القطاعات التجارية .

Digitized by UNOG Library

وترى الارجنتين أن القرارات السياسية اللازمة في الاطار العالمي للبرنامج المتكامل سوف تطبق وحتى ذلك الوقت فاننا نعتقد أن الدور الهام الذى يجب أن تلعبه اتفاقيات السلع لا يجب أن نغفله حتى يمكن لهذه السمات الاربع التي ذكرتها أن تتحقق .

فيما يتعلق بالتجارة فان هذه الجمعية العامة يجب أن تؤكد على ضرورة تنفيذ مبدأ الوضع القائم ، وفيما يتعلق بالواردات النابعة من الدول النامية فضلا عن الاتفاق على اقامة جهاز ومعايير لتخفيف الآثار السلبية التي يؤدى اليها الانحراف عن هذه الطريق في مختلف قطاعات اقتصاد تلك الدول .

ان حكومة الارجنتين قد علقت أهمية كبرى على مسائل الزراعة والأغذية وبنفس الاهمية التي تعالجها بها الهيئات الدولية كما تؤيد تماما القطاع في وثيقة العالم الثالث الذى يؤكد أن حل هذه المشكلة يعتمد أساسا على ضرورة زيادة انتاج الاغذية في الدول النامية وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف فان الاستراتيجية تعتمد على مبدأين هامين : أولهما حرية الوصول الى أسواق الدول المتقدمة فضلا عن زيادة المعونة الفنية والمالية للدول النامية مع الاخذ في الاعتبار القدرة الكامنة للتوسع السريع في الانتاج الزراعي لكثير من هذه الدول .

ان هذا المعيار يجب أن يستخدم أيضا لتوجيه استثمارات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وحتى يمكن أن تتحقق زيادة سريعة لمشاركة الدول النامية في عمليات الامدادات الغذائية الدولية . واننا نرى أن هذا المدخل يتطلب أيضا اتخاذ ترتيبات عملية لتحقيق مخزون الآغذية مما يؤدى الى مشاركة زائدة من قبل الدول النامية فضلا عن ايراد دعم مالي دولي لمساعدة البنيان السفلي الاقتصادى في الدول النامية .

لقد شاركت الأرجنتين في جهاز المساعدة الغذائية وسوف تواصل تعاونها من خلال الاتفاقية ، وتود أن تكرر أن هذه المساعدة يجب أن توجه طبقا للمستويات الدولية مع تجنب الاغراق وتجنب التقلبات السائدة .

نود يا سيادة الرئيس أن نمتنع عن الاعراب عن المعايير الواردة في ورقة الدول النامية ، وأكرر في الختام المبادئ التي سوف يتم التفاوض من أجلها بالاضافة الى نقطتين .

Digitized by UNOG Library

أولا هما أن هناك حاجة عاجلة لبحث مشكلة الديون الخارجية ، وبحث هذه المشكلة يجب أن يشمل الدول التي تقدم القروض والدول التي تتلقاها حتى يمكن الاتفاق على مبادئ مشتركة لتخفيف العبء الملقى على عاتق الدول النامية ، ان ذلك يؤثر على احتياطياتها ، فضلا عن قدرتها الاستيرادية وعليه فان ذلك يؤثر على عملية التنمية التي تعالجها .

وثانيهما هي أنني أود أن أعرب عن رضاء حكومتي اذترى الاتجاه المشجع من أجل زيادة التعاون في مجال التنمية الصناعية .

ان الارجنتين نظرا لدرجة التنمية العالية فيها نسبيا ، على استعداد لكي تلعب دورا متزايدا في عملية اعادة تنظيم الانشطة الاقتصادية الدولية كما تمت الموافقة عليها في المؤتمر العام الثاني لمنظمة التنمية الصناعية التابعة للامم المتحدة .

ان حكومة الارجنتين تصر على تشجيع اقامة نظام دولي اقتصادى جديد عن طريق احداث تغييرات هيكلية أشرت الى بعضها في خطابي ، هناك عنصر آخر يتعلق بهذا الهدف ويتمثل في تدعيم دور الاجهزة المركزية للتنظيم ، أى الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي في الامم المتحدة وذلك من أجل وضع سياسات وتنسيق سياسات الاجهزة .

وان وفدى يؤمن أن تلك المجهودات ، مجهودات جدية وايجابية سوف نشارك فيها ، كما أن وفدى يرى أن تقرير جماعة الخبراء الذين عينهم السكرتير العام ، هذه الورقة أو الوثيقة تحتوى على مقترحات يجب أن تبحث في هذه الجمعية ، كما يعتقد أن هذه الجمعية العامة يجب أن تقرر انشاء مجموعة أو لجنة تشكل من ممثلي الحكومات بصلاحيات واضحة .

وأود أن أختتم بالاعراب عن ثقتنا بأننا في هذه المرحلة سوف نتخذ قرارات موحدة .

ان عدم التوازن الاقتصادى والاجتماعي القائم نتج عن محاولة البعض تحقيق مصالح خاصة وأنانية ، ان الحقائق تشير الى أنه سوف يكون من المحال أن يستمر البعض في الانتفاع من هذا السلوك .

ليس هناك وقت متاح أمامنا لمواجهة مسؤولياتنا ، واليوم يتطلب منا أن نواجه المشكلات الحاسمة التي تحتاج الى حلول فورية .

Digitized by UNOG Library

واذا استطعنا عن طريق الاعتراف بأن الامر الضرورى هو اعادة توزيع الثروة بين الـــدول وداخل الدول وبين بني البشر على نحو أكثر عدلا وبروح من التضامن ، سوف يمكننا أن نتوصـــل الى اتفاقيات هامة وعليه فان هذه الجمعية العامة سوف يطلق عليها الدورة الخاصة لانها لعبـــت دورا كبيرا في تدعيم السلام ، ورفع التعاون بين الشعوب .

Digitized by UNOG Library

السيد الرئيس ، منذ انعقاد الدورة الخاصة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة تغيرت الأوضاع الدولية الى حد كبير وذلك لصالح شعوب جميع الدول ، وان كفاح الشعوب ضد الاستعمار والامبريالية والسيطرة في دول العالم الثالث بصفة خاصة يتسع نطاقه ويأخذ عمقا أكبر في المجالات السياسية والاقتصادية،ومن الأهمية بمكان أن نجتمع هنا في هذه الظروف في اطار الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة مشاكل التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي . واننا نرحب الى حد كبير بانعقاد هذه الدورة السابعة الخاصة ، ونبدى الأمل أنه على أساس الانجازات الباهرة التي حققتها الدورة الخاصة السادسة سوف نستطيع أن نسهم بصورة ايجابية في تنمية الاقتصاديات الوطنية في الدول النامية والمساهمة في الكفاح ضد الاستغلال الأجنبي ،والسلب،والسيطرة على الموارد، ومن أجل انشاء نظام اقتصادى دولي جديد .

ان الحقوق المشروعة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا، وهي الممثل الشرعي لشعب كمبوديا البطل،قد اعترف بها أخيرا ويعتبر ذلك انتصارا للشعب الكمبودى ولكافة الشعوب المقهورة والمغلوبة على أمرها وأن ذلك ليؤكد مرة جديدة أنه لا يمكن ايقاف موجة التاريخ ، واننا نقدم أحر تهانينا لوفد الحكومة الملكية للوحدة الوطنية الكمبودية ونهنئه بمناسبة حضوره هذه الدورة .

يجب أن نذكر هنا أن جمهورية فيتنام الديموقراطية وجمهورية فيتنام الجنوبية تستحقان، حسب ميثاق هيئة الأمم المتحدة أن تصبحا عضوين في هيئة الأمم المتحدة ، غير أنه خلال المناقشات الأخيرة التي دارت في مجلس الأمن بشأن طلب انضمام كمبوديا لهيئة الأمم المتحدة ، مارست احدى الدول الكبرى حق الفيتو بدون مبرر متجاهلة بذلك رغبات أغلبية الدول وهو أمر نأسف له .

ان هذه الأوضاع المجحفة يجب أن تنتهي بسرعة ذلك ان الأوضاع الدولية الحالية تتميز بعدم الانتظام،والتناقضات الأساسية في العالم تزداد حدة،وعوامل الحرب والثورة تتزايد من ناحية، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن العالم الثالث بدأ يصحو وأصبح القوة الأساسية في الكفاح ضد الامبريالية والكفاح الثورى لشعوب العالم . ان الدول تطالب بالاستقلال،والشعوب تطالب بالحرية،والشعوب تطالب أيضا بالثورة وهذا التيار لا يمكن وقفه .

Digitized by UNOG Library

ان الانتصارات التاريخية التي حققها شعب كمبوديا، وشعب فيتنام، والتقدم الكبير الذي أحرزته الشعوب في كفاحها في جنوب افريقيا من أجل التحرر الوطني انما تؤكد هذا الاتجاه ، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن التنافس بين الدول الكبرى من أجل السيطرة على العالم يزداد حدة ، وأصبح يشمل جميع بقاع العالم . ان أوروبا هي مركز مطامعها وتنازعها بالرغم من أن الدول الكبرى قد ادعت أن هناك انفراجا فيما بينها وأنها تنادى بالسلام والأمن حتى أنها أبرمت اتفاقيات بشكل أو بآخر فيما بينها ولكن كل هذا ليس الا بيانات كلامية لا أساس لها من الصحة .

والواقع أن الدول الكبرى تزيد من تنافسها، وتزيد من حدة التوتر، وتستعد للحرب ، الأمر الذى يؤدى الى تهديد الاستقرار في أوروبا وفي أجزاء أخرى من العالم . كما ان زيادة التنافس بين الدول الكبرى سوف يؤدى لا محالة الى الحرب في يوم من الأيام وذلك ضد رغبة الانسان . وحسب الأوضاع الحالية فان هناك خطرا متزايدا ينبئ بحرب دولية جديدة ، وان شعوب العالم يجب أن تستعد لمجابهة هذا الاحتمال ، ولكن سواء أدت الحرب الى الثورة، أو أدت الثورة الى منع الحرب ، ففي النهاية ان الشعوب والملايين من البشر في العالم وليس القوى الكبرى، هي التي ستحدد مستقبل الانسان وهو مستقبل مشرق .

في الوقت الحالي، ان العالم الرأسمالي يواجه أحدّ أزمة اقتصادية تلت الحرب ، وفي هذه الظروف فان الدول الكبرى تزيد من تسلحها ومن استعداداتها للحرب وتحاول فرض سيطرتها على مناطق كثيرة في العالم ، وهكذا تنقل الأزمة الاقتصادية الى دول العالم الثالث وحتى الى دول العالم الثاني في محاولة لزيادة استغلالها وسيطرتها على هذه الدول . ان هذه الأزمة تزداد حدة، والتنافس على الساحة الدولية بين الاستغلال والسيطرة تقابله مواقف معارضة لهذا الاتجاه ، ومن الملاحظ أن الكفاح الثورى للشعوب يتزايد ضد الامبريالية وسيطرة الدول الكبرى وهذا يؤكد أن النظام الاقتصادى الدولي القديم القائم على الاستعمار والامبريالية وسيطرة الدول الكبرى نظام متهاوى ومتهالك وسوف يتم القضاء عليه لا محالة .

منذ الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فان دول العالم الثالث وشعوب هذه الدول قد قامت بكفاح جماعي ضد الامبريالية وخاصة ضد استغلال الدول الكبرى وسلبها لموارد هذه الدول، وسيطرتها على مقدراتها الاقتصادية ، كما أنها تناهض النظام الاقتصادى القديم وتسعى الى انشاء نظام اقتصادى دولي جديد . وهذه الشعوب انما تحقق

Digitized by UNOG Library

انتصارات كبيرة وتدافع بشدة عن استقلالها، وعن سيادتها، وعن مواردها القومية، وهكذا اتخذت هذه الدول اجراءات صارمة لتشرف بنفسها على مواردها ولتحقق التعاون بين الدول . وهكذا فانها قد أممت الاحتكارات الأجنبية التي كانت تسيطر على حياتها الاقتصادية متحدية بذلك تهديدات الدول الكبرى . ان الدول المصدرة للبترول في العالم الثالث قد أحرزت نجاحا ملموسا في نجاحها تؤيدها في ذلك دول نامية أخرى ، بعد هذا المثال الذي ضربته الدول المنتجة للبترول، نلاحظ أن هناك عدة اتحادات لمنتجي المواد الخام ، وهي تزداد قوة ومختلف اتحادات منتجي المواد الخام في دول العالم الثالث تلعب اليوم دورا متزايدا في الدفاع عن مصالحها وحقوقها الاقتصادية ولمناهضة احتكارات واستغلال الدول الكبرى ، وفي نفس الوقت نلاحظ أن التعاون الاقتصادي بين الدول النامية يتسع نطاقه الى حد كبير .

Digitized by UNOG Library

وفي نفس الوقت فان بدء نشاط المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا انما يبين رغبة الشعوب الافريقية في دعم اقتصادها القومي عن طريق الاعتماد على النفس والوحدة والتكافل ومكافحة الاستغلال والسلب الامبريالي من افريقيا حتى منطقة الكاريبي ، ومن أمريكا اللاتينية حتى جنوب شرق آسيا ، ونلاحظ أن الدول النامية تدعم وتعمّق من تعاونها الاقتصادى الاقليمي بصورة أو بأخرى .

ان مؤتمر الدول النامية الذى تدارس موضوع المواد الخام والذى عقد في داكار في شهر فبراير الماضي قد قدم عدة مقترحات معقولة وهامة ترتبط بكفاح دول العالم الثالث ضد السيطرة الامبريالية في المجال الاقتصادى ، وقد أثبت هذا المؤتمر تضامن دول العالم الثالث ، وقد أعلن أن أى عمل عدواني سواء في المجال الاقتصادى أو غيره يتّخذ ضد أى دولة نامية سوف يقابله رد فعل من قبل جميع الدول النامية متضامنة ، ان مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذى انعقد منذ وقت قريب في ليما وعدة مؤتمرات دولية أخرى عقدتها دول العالم الثالث قد لعبت دورا ايجابيا وهاما في دعم التعاون ورفع الروح المعنوية وتنسيق الجهود لهذه الدول في كفاحها ضد الامبريالية وسيطرة الدول الكبرى .

ان كفاح دول العالم الثالث وشعوبه قد أطاح بمطامع الدول الكبرى في السيطرة على العالم ، واعطى دفعة قوية لتطور التاريخ على المستوى الدولي ، والآن أصبح من الواضح بالنسبة للجميع أن دول العالم الثالث وشعوبه قد نهضت ومرت الحقبة التي كان يمكن للدول الكبرى أن تسيطر فيها على مصير الدول الصغيرة والضعيفة والفقيرة .

ان دول العالم الثاني الذى يقف في منتصف الطريق ما بين الدول الكبرى ودول العالم الثالث تكافح الآن من أجل تحررها والتخلص من سيطرة الدول الكبرى وتهديداتها ، وعلاوة على ذلك فان دول العالم الثاني تحبّذ الحوار مع دول العالم الثالث ، وتبذل جهودا عديدة للتعاون معها ، وهذا الموقف الايجابي يجب أن نرحب به جميعا ، وكما ذكرت الدول النامية فان هذا الحوار وهذا التعاون اذا ما سارا بنجاح يجب أن يقوم على أساس الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة الدول الأخرى ، وعلى أساس تبادل المنفعة . ان الاتصالات والتبادلات من هذا النوع انما تستفيد منها جميع الأطراف وتبشّر بنتائج مثمرة . ان كفاح العالم الثاني ضد سيطرة واستغلال الدول الكبرى ، واتجاهه الى انشاء علاقات مع دول العالم الثالث ، يلعب دورا كبيرا في تطور الأحوال الدولية .

Digitized by UNOG Library

وان الحقائق تبيّن أن الدول الكبرى أصبحت معزولة بالرغم من جهودها للتفرقة بيـن دول العالم الثالث والثاني ، فانها لا تستطيع أن تتخلى من أوضاعها السيئة ، ان شعوب العالـــم الثالث قد اقتربت من تحقيق هدفها ألا وهو انشاء نظام اقتصادى دولي جديد ودعم استقلالهـــا الوطني ، ذلك طالما أبقت على وحدتها وتضامنت مع الدول المناهضة لسيطرة الدول الكبرى ، وطالما رفضت أن تحوّر لها الحقيقة وطالما واصلت كفاحها .

ان مشكلة الانماء هي مشكلة هامة تؤثّر على مساعي عدد كبير من الدول النامية التي يبلـــغ تعدادها حوالي ٢٫٨٠٠ مليون ومساعيها لدعم استقلالها الوطني . ان شعوب آسيا وافريقيـــا وامريكا اللاتينية هي شعوب موهوبة وهي تغطي مساحات شاسعة تتوفر فيها الموارد الطبيعية ، وبعد استقـلالها فانها حريصة على دعم اقتصادها الوطني واعـادة بناء بلادها قد بذلت جهودا مضنيـة لتحقيق هذا الغرض . ولـكن لماذا لم تتحقق هذه الرغبة المشروعة حتى الآن ؟ ، ولماذا بقيـت هذه الدول فقيرة ومتأخرة ؟ ، ان الدول النامية أصبحت تقدّر اليوم خلال كفاحها أن القهـــر والاستغلال الذى فرضته الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد وسيطرة الدول الكبرى هـــي سبب فقرها وتأخرها ، وأنها تشكل عراقيل تعطل نموها ودعم اقتصادها الوطني ، ان المشكلة اذن هي مشكلة مناهضة الامبريالية وسيطرة الدول الكبرى واستغلالها وضرورة القضاء على العلاقـــات الاقتصادية الدولية القديمة مع انشاء نظام اقتصادى دولي جديد والقضاء على العراقيل التي تعطّل التنمية المستقلة لاقتصادها الوطني .

وفي نفس الوقت يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الدولتين الكبريين هما أكبر المستغليـــن والممارسين للقهر اليوم ، وانهما هما اللتان ستشعلان الحرب العالمية الجديدة ، وفي استعدادهـ للحرب فانهما تحاولان السيطرة على الطاقة والمواد الخام ذات الأهمية الاستراتيجية وتحاولان فتح اسواق جديدة لسلعهما وصادراتهما ، وتواصلان سلب موارد دول العالم الثالث ، لذلك فـــان كفاح دول العالم الثالث ضد أعمال السلب التي تمارسها الدول الكبرى ومساعي دول العالـــم الثالث لانشاء نظام دولي يعتبر أمرا هاما ليس لدعم اقتصادها الوطني فحسب ولكن لوضع حـــد لاستعداد الدول الكبرى للتسلّح لشن حرب جديدة .

Digitized by UNOG Library

ان احدى الدول الكبرى تحاول في اصرار ان تبقي على النظام القديم وتعارض انشـــاء نظام جديد حتى تبقي على هيمنتها ومصالحها في المجال الاقتصادى الدولي ، وتؤكد أن النظام الاقتصادى الدولي الحالي قد خدم العالم . ولكن الحقيقة تثبت أن نفس هذا النظام هو الـــذى يسمح للدول الكبرى باستغلال الدول النامية وفي تجميع ثروات ضخمة .

Digitized by UNOG Library

ولكن الحقيقة أن نفس هذا النظام هو الذى يسمح للدول الكبرى باستغلال الدول النامية وبتجميع ثروات ضخمة ، ان سيادة الدول النامية تنتهك في ظل هذا النظام ، وتسلب مـوارد ها وتستغل شعوبها ، وهكذا تزداد الهوة بين الدول الغنيةوالدول الفقيرة ، أليس من الواضـح من هم المستفيدين من هذا النظام ؛ ان الاعتراض على انشاء اتحادات لمنتجي المواد الخام ليس هو كل ماتلجأ اليه الدول الكبرى ، فالواقع أن مايسود الاسواق الدولية الآن هو الاحتكار الـذى تمارسه الامبريالية والمؤسسات متعددة الجنسيات ، كيف اذن تكيف الامور بصورة صحيحة ، ان هـذه الحجة انما تستخدم كي تسمح للدول الكبرى باستمرار سيطرتها على الدول النامية ، وهناك دولة كبرى أخرى تدعي أنها دولة اشتراكية تواصل سياستها في السلب والنهب والاستغلال على المستوى الدولي ، وهذه القوة الكبرى تلجأ الى مختلف الوسائل لفرض ماتسميه بالتكامل الاقتصادى والملكيـة الدولية ، وهي تحرم بذلك الدول الاعضاء من حقوقها السيادية ، وعلى أساس مبدأ عدم التفرقـة فهي في الواقع تحاول أن تنافس دولة كبرى أخرى في سيطرتها على الميزان الاقتصادى ، هـذه القوة الكبرى انما تمارس الاستعمار الجديد في دول العالم الثالث تحت ستار التحالف الطبيعـي مع الدول النامية ، وهي تستخدم المواد الخام والمواد الزراعية التي تنتجها هذه الدول لصالحهـا وتعتبر المعونة التي تقدمها سببا للحصول على مزايا خاصة ، والحصول على قواعد استراتيجية ، وتفرض صعوبات فيما يتعلق بتسديد الديون المستحقة لها ، محققة بذلك مكاسب كبيرة عن طريق انشـاء أجهزة مشتركة لتصدير رؤوس الأموال ، وأصبحت في الواقع سوقا كبرى للموت والقتل ، وفي السنـوات الاخيرة مارست نشاطا واضحا محاولة أن تقنع دول العالم الثالث بفكرة تقسيم العمل على المستـوى الدولي ، وهي تمارس الاستعمار الجديد في هذا الاطار وتطالب دول العالم الثالث بالانضمـام الى هذه الفكرة بالتدريج وعلى مراحل ، لتقسيم العمل على المستوى الدولي ، أليس هذا فـي الواقع محاولة لفرض امبريالية استعماريةجديدة ؟ في مجال السيطرة والاستغلال حتى تخفي ميولهـا للسيطرة .

ان هذه الدول الكبرى قد نادت بأفكار خاطئة منها أن التنمية ترتبط بالاسراف وأن الاموال التي توفر من نزع التسلح يمكن أن تستخدم لصالح الدول النامية في صورة معونة ، والواقع أنهـا تزيد من تسلحها ومن استعدادها للحرب بفضل الموارد التي تحصل عليها من الدول الناميـة ،

Digitized by UNOG Library

انها تحاول أن تقنع دول العالم الثالث والدول النامية بالعدول عن كفاحها ضد الامبريالية والسيطرة وعن مساعيها لانشاء نظام اقتصادى جديد ، وهي في الواقع تسعى الى وضع حد للكفاح العادل لدول العالم الثالث ، وهذه الدولة الكبرى في الواقع تدعي بأنها تؤيد انشاء نظام دولي اقتصادى جديد بينما هي في الواقع تلجأ الى أعمال التخريب والى الصيد في المياه العكرة ، انها تدعي بأنها دولة اشتراكية ولكنها في الواقع دولة امبريالية ، اننا نلفت الانتباه الى ألاعيب هذه الدولة الكبرى والى زيادة أعمالها العدوانية ، والى محاولاتها التسلل الى العالم الثالث وفرضها لنظام امبريالي اشتراكي قائم على الاستغلال وأصبح من الواضح في عدد كبير من بقاع العالم بمجرد أن ينحصر نوع معين من الامبريالية يكون هناك نوع آخر من الامبريالية يسمى بالاشتراكية يحاول أن يقحم نفسه على هذه المنطقة ، اننا نحن الدول النامية يجب أن نحرص على ألا نسمح لهذه الدولة بالتسلل من الباب الخلفي .

اننا نحن الدول النامية أصبحنا من واقع خبرتنا نعلم أن الاستقلال والاعتماد على النفس هي مبادئ أساسية لدعم الاقتصاد القومي وللتخلص من الفقر والتخلف ولتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادى الحقيقي ، وحتى نكون مستقلين ومعتمدين على النفس يجب على الدول النامية أن تزيل كل مايفرض عليها وأن تحرر نفسها من الامبريالية ومن الاستغلال وسيطرة الدول الكبرى مع القضاء على القوى الامبريالية والاستعمارية والاستعمار الجديد في الداخل حتى نوجد الظروف المواتية لدعم الاقتصاد القومي ، اننا نعني بالاعتماد على النفس أن الدولة يمكنها أن تعتمد بل يجب أن تعتمد على حكمتها الذاتية وأن تستخدم مواردها لصالح شعبها وأن يعمل الجميع بجد وأمانة لدعم الاقتصاد القومي ، ان كل دولة يجب أن تفرق بين الظروف المختلفة وأن تحدد أسلوبها في ممارسة الاعتماد على النفس وذلك في ضوء ظروفها الخاصة .

ان عددا كبيرا من الدول النامية قد سارت في طريق الاعتماد على النفس وفقا لخصائصها وفي ضوء ظروفها الخاصة وبعد بذل جهود متصلة للتغلب على مختلف المصاعب استطاعت هذه الدول أن تحقق النجاح في تنمية صناعاتها الوطنية وزراعتها واستطاعت أن تحقق الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة واستطاعت أن توفر الايدى العاملة المدربة والفنية اللازمة ، اذن تستطيع الدول النامية

Digitized by UNOG Library

أن تدعم اقتصادها القومي في استقلال تام وعلى أساس الاعتماد على النفس . تعلمنا أيضا من خبرتنا أنه خلال المساعي لدعم الاقتصاد القومي وتحقيق الاعتماد على النفس، من الضرورى أن يوجد التوازن اللازم بين الزراعة والصناعات الخفيفة والصناعات الثقيلة ، ان الصين في ضوء ظروفها الخاصة قد رسمت لنفسها سياسة عامة تعتبر الزراعة أساسا لنشاطها الاقتصادى مع ضرورة دعم الصناعة، وعلى أساس هذه الاولويات فاننا نولي أهمية في البداية للزراعة ثم للصناعات الخفيفة ثم الصناعات الثقيلة . اننا نحاول دعم الزراعة لحل مشاكل الغذاء ولتوفير المواد الخام اللازمة للصناعة ، يجب أن نؤكد على أنه اذا لم تحقق الدولة الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالمواد الغذائية وتحتاج الى الاستيراد، فيمكن أن تجد هذه الدولة نفسها في موقف سلبي خطير للغاية . اننا في مساعينا لدعم الصناعة نولي أهمية خاصة للمؤسسات الصغيرة مع دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وركزنا على الاحتياجات والقدرات المحلية واعتمدنا على مواردنا الخاصة في بناء صناعاتنا من لا شيء وتوسعنا بالتدريج خطوة خطوة .

Digitized by UNOG Library

ان الاعتماد على النفس لا يعني العزلة أو رفض المعونة الخارجية ولكن يعني الاعتماد على الجهود الذاتية باعتبار أن المعونة الخارجية هي أمر ثانوى ، وقد دلت الخبرة على أنه في دعم الاقتصاد القومي من الضرورى أن تلجأ الدولة الى تطبيق مبدأ الاحترام المتبادل واحترام سيادة الغير وتبادل الخبرات والسلع الضرورية .

ان التعاون الاقتصادى والتكافل بين الدول النامية هما عاملان هامان ، اننا جميعا ننتمي الى دول نامية ونتفهم مصاعبنا المشتركة واحتياجاتنا ، لذلك يجب أن نتعاون فيما بيننا . ان مثل هذا التعاون قائم على المساواة الحقيقية وله آفاق واسعة ، وعلينا أن نوضح أن الاعتماد على النفس ودعم الاقتصاد القومي لا يعني أن الدول المتقدمة تتناسى مسؤولياتها . ان القضاء على العلاقات الاقتصادية القديمة وانشاء نظام اقتصادى دولي جديد يتطلب أن تلتزم الدول المتقدمة بمسؤولياتها ازاء الدول النامية في مجال التجارة الدولية والتمويل والنقل البحرى ونقل التكنولوجيا والمعونة . ومطالبنا هذه لها ما يبررها .

ان الصين دولة اشتراكية نامية ، ونحن الشعب الصيني نشارك الخبرة التاريخية التي اكتسبتها شعوب الدول النامية الأخرى ، وأصبحنا نتحمل الآن مع هذه الشعوب نفس المهمة التاريخية ألا وهي مناهضة الامبريالية وسيطرة الدول الكبرى وبناء بلادنا بصورة جديدة .

اننا نؤيد دول العالم الثالث في كفاحها لاستبدال العلاقات الاقتصادية الدولية المجحفة الحالية بنظام اقتصادى دولي جديد مع مناهضة الامبريالية واستغلال الدول الكبرى وسلبها لمواردها ومحاولتها فرض الأزمة الاقتصادية علينا .

اننا نؤيد موقف دول العالم الثالث فيما يتعلق بالتجارة الدولية والتمويل والنقد والتصنيع والعلوم والتكنولوجيا . ونعتقد أنه يجب أن نأخذ جميعا بخمسة مبادئ هي الاحترام المتبادل لسيادة الغير وسلامة أراضيهم ، والامتناع عن القيام بأية أعمال عدوانية ، أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام مبدأ المساواه ، والتكافل والتعايش السلمي . يجب أن تكون هناك مساواة بين الجميع الكبار والصغار ، الأغنياء منهم والفقراء . يجب أن تشارك جميع دول العالم في ادارة الشؤون الدولية بدلا من أن يكون ذلك حكرا تمارسه الدول الكبرى . اننا نعتقد أن كل شعب يجب أن يتولى بنفسه شؤونه الداخلية ، فالدول النامية وشعوبها من حقها أن تدافع عن استقلالها

Digitized by UNOG Library

السياسي والاقتصـــادى ، وأن تحمـي مواردها الوطنيـة ، وأن تدعـم اقتصادها القومي فـــي ظل الاستقلال وعلى أساس مبدأ الاعتماد على النفس .

اننا نؤيد حق الدول النامية في فرض سيطرتها على رؤوس الأموال الأجنبية ، وعلى الشركـات متعددة الجنسيات ، وفي أن تأخذ بمبدأ التأميم . اننـا نعتقد أن التجارة الدولية يجـب أن تقوم على أساس المساواة وتبادل المنفعة وتبادل السلع . اننـا نؤيد مساعي الدول النامية لانشاء اتحادات لمصدرى المواد الخام ، وذلك في اطار جبهة موحدة ضد الاستغلال والاحتكـار . . . اننا نؤيدها في دعم كفاحها الخاص بالمواد الخام والسلع الأساسية عن طريق برامج توضع لهـذا الغـرض . اننا نؤيد مطالبها بايجاد توازن بين أسعار المواد الخام التي تصدرها وبين أسعـار السلع التي تستوردها من الدول المتقدمة . كمـا نؤيد مطالبها المعقولة لتحسين شروط التجـارة المتعلقة بالمواد الخام ، والسلع الأساسية ، والسلع المصنعة ، وشبه المصنعة ، ومساعيها لتوسيع أسواق سلعها ، وتحديد أسعار مجزية عادلة ، ومساعيها لزيادة مواردها من التصدير .

بالنسبة لنظام النقد الدولي نعتقد أنه يجب أن تشترك جميع الدول على أساس المساواة فـي وضع هذا النظام . اننا نؤيد مطالب الدول النامية لممارسة حقها في اتخاذ القرارات المتعلقـة بالشؤون النقدية . ونحن نعارض الأساليب التي تلجأ اليها بعض الدول الكبرى وخاصة تلك التـي تسعى الى اتخاذ قرارات من جانب واحد متناسية بذلك مصالح عدد كبير من الدول النامية . يجب أن تؤخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية عند اصلاح نظام النقد الدولي ، ويجب أن يؤدى الاصـلاح الى دعم اقتصادياتها القومية . اننا نعتبر أن المعونة الاقتصادية المقدمة للدول النامية يجب أن تقوم على مبدأ احترام سيادة الدول المتلقية للمعونة ، ويجب ألا تكون هذه المعونة مشروطة سياسيا أو عسكريا أو ترتبط بمطالب للحصول على مزايا خاصة . ان المعونة الاقتصادية يجـب أن تستهدف مساعدة الدول المتلقية لها لدعم اقتصادها القومي على أساس الاستقلال والاعتماد علـى النفس دون الحد من هذا الاستقلال ودون السعي الى فرض التبعية على هذه الدول . يجـب أن تمنح القروض للدول النامية بدون فوائد أو أن تمنح بفوائد بسيطة . يجـب أن يسمح بالغـاء الديون أو بسدادها على فترات طويلة . ولا يمكن أن نسمح أن يستغل البعض أزمات الآخرين ، كما نرفض مساعي البعض للمطالبة بتسديد الديون في مدة معينة .

Digitized by UNOG Library

وبالنسبة لنقل التكنولوجيا للدول النامية ، فاننا نعتقد أن ذلك يجب أن يتم بطريقة عملية ، فعالة واقتصادية وسليمة . كما أن كافة القيود غير المعقولة التي تفرضها الدول المتقدمة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا الى الدول النامية ، يجب أن تزال .

ان الخبراء الذين يوفدون الى الدول المتلقية للمعونة من واجبهم أن ينقلوا خبراتهم الفنيـــة الى أقرانهم في الدول المتلقية للمعونة . ويجب أن يحترموا قوانين الدولة التي يعملون بهـــا ، وألا يمارسوا نشاطا غير مشروع ، وألا يطالبوا بمزايا خاصة . وحتى تستطيع الدول النامية أن تحقق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء ، يجب عليها أن تنمي نشاطها الزراعي ، وأن تزيد من انتاج المـــواد الغذائية مستقلة ومعتمـــدة علـــى نفسهـــا ، وعلاوة على ذلك فان حل مشكلة الغذاء في الدول النامية انما يرتبط بالكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والسيطرة .

اننا نعارض الاحتكار الذى تمارسه الدول الكبرى في مجال انتاج المواد الغذائية والحبـــوب بصفة خاصة مستخدمة ذلك كوسيلة للضغط . اننـــا نعارض محاولات الدول الكبرى لاثارة القلاقـــل لتقويض استقرار أسواق الحبوب في العالم .

Digitized by UNOG Library

اننا نعتقد أنه من المقبول أن تطالب الدول النامية باعادة تشكيل القطاعات الاقتصادية في هيئة الأمم المتحدة ، وذلك للوفاء بمطالب الدول النامية في انشاء نظام اقتصادى دولي جديد . اننا نؤيد هذا المطلب . ان القطاع الاقتصادى في هيئة الأمم المتحدة يجب أن يشكل من جديد على أساس المشاورات والمناقشات القائمة على مبدأ المساواة حتى تمارس الدول النامية حقوقها بالكامل . ان أية ألاعيب من قبل دولة أو دولتين كبرتين يجب أن تنتهي .

السيد الرئيس ، ان الاعلان وبرنامج العمل الذى وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها السادسة الخاصة قد أوجدا لنا المبادئ السليمة التي تسمح بانشاء نظام اقتصادى دولي جديد . ان مهمتنا في الوقت الحالي هي مواصلة جهودنا لتنفيذ هذه المبادئ ، ونعتقد أنه طالما بقي العالم الثالث متحدا ، وطالما عاد كفاحا منسقا، فاننا سنحقق المزيد من الانتصارات ونقضي على العلاقات الاقتصادية الدولية القديمة ، وننشيء نظاما اقتصاديا دوليا جديدا ، ونحمي استقلالنا وسيادتنا وننمي اقتصادياتنا . وان وفد الصين على أتم استعداد للمشاركة في أية جهود تستهدف التوصل الى نتائج ايجابية في هذه الدورة .

Digitized by UNOG Library

السيد كيمورا (اليابان) (من الانجليزية) : بالنيابة عن وفد اليابان أود أن أتقدم اليكم بتهاني القلبية ياسيدى ، بمناسبة توليكم منصب رئيس الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة . وأود أيضا أن أعبر عن أملنا المخلص لأنه تحت قيادتكم الموهوقة والنزيهة ، فان دورة الجمعية العامة سوف تؤدى الى نتائج ملموسة ومثمرة . وان وفدى يتعهد بتعاونه الكامل معكم في اضطلاعكم بهذه المسؤوليات الهامة الكبيرة .

وفي ضوء الموقف الاقتصادى العالمي الحالي ، الحاجة الى اعادة التكييف الخلاق للعلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة ، فمن المناسب أن نجتمع هنا اليوم في هذه الدورة الخاصة للجمعية العامة لنناقش بعض أسس التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي .

ان اقتصاد العالم يتسم بالكساد، ويعاني من عدم الاستقرار الدولي ، وتفاقم التضخم العالمي والتقلبات التي لم يسبق لها مثيل في اسعار وامدادات الطاقة والمواد الخام والأغذية ، وهذا يؤدى الى معاناة كبيرة لكثير من الدول بغض النظر عما اذا كانت نامية أو متقدمة ، وفي هذه المرحلة ، فان مهمتنا الأساسية تتمثل في الاعتراف بزيادة التكافل بيننا ،وأن نمى الى طرق جديدة لاستعادة الاستقرار ، وتحقيق رفاهية مشتركة في المستقبل من خلال روح التعاون والحوار . واذا اتخذنا خطوة خاطئة واحدة فان الموقف الاقتصادى العالمي قد يتدهور مما يؤدى الى مزيد من التقلص في الأنشطة الاقتصادية العالمية وابطاء التنمية الاقتصادية ، وأخيرا فوضى اجتماعية خطيرة في العالم أجمع . انني اذا جاز لي القول ، نقف عند حافة سقط ماء خطير ، وفي المقام الأول ،فان أول مانحتاج اليه في هذه الأزمنة الحاسمة ، هو تقييم رشيد وموضوعي للواقع الحالي في ظروف العالم الاقتصادية . علينا أن نبحث ليس فقط مواجهة المشكلات الاقتصادية الملحة ، بل علينا أن نستكشف معا المصالح النهائية والطويلة المدى للمجتمع الاقتصادى ككل في مبادلات صريحة وجها لوجه .

ان كافة شعوب العالم ترقب هذه الدورة الخاصة للجمعية العامة باهتمام عظيم وآمال عريضة ، وعلينا أن نبذل كافة المجهودات حتى يمكن لهذه الدورة أن تقدم مساهمات بناءة من أجل حل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الحالية في العالم . وفي الوقت ذاته علينا أن نعلم أن الدورة الخاصة الحالية تعد خطوة واحدة في المجهودات التي يجب أن نواصلها ،

Digitized by UNOG Library

وعلينا أن نبالغ في عملنا في هذه الدورة ، بل علينا أن نقر أن هذه الدورة تمثل عزيمتنا في أن نتقدم ببطء وثبات من أجل تحقيق آمال شعوب العالم ، ومن أجل تحقيق الرفاهية المشتركة .

ولسوء الحظ ، فاننا لم نستطع أن نتوصل الى اتفاق حول بعض المسائل في الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة في مايو من العام الماضي ، ومع ذلك فانه من الهام أن عقدت هذه الدورة الحالية . لقد أشرتم ، كرئيس لوفد الجزائر ، الى نفس الرأى في كلمتكم الختامية في الدورة السادسة الماضية ، وقلتم أن طريق الحوار قد تم تمهيده بالفعل ، وفي هذه الدورة الخاصة علينا أن نبذل كافة مساعينا بصورة ملموسة وبصورة ايجابية لكي نصل الى اتفاق جماعي وعملي ومخلص في الرأى حول المبادئ الأساسية والاجراءات البديلة التي يمكن أن تؤدى الى حلول للمشاكل الأساسية التي تواجهنا في عالم اليوم .

ان اللجنة التحضيرية عقدت ثلاث دورات تحت رئاسة سعادة السيد بناني ، وفي الوقت ذاته فقد عقدت مشاورات غير رسمية حثيثة . وأود أن أعرب عن تقديرى القلبي للمبادرات والمساهمات من قبل الدول النامية خلال هذه الاجتماعات .

والآن أود أن أعرب عن آراء حكومتي فيما يتعلق بكل بند من بنود جدول الأعمال ، آملين أن هذه الملاحظات سوف تساعد الجمعية العامة على التوصل الى اتفاق اجماعي في الرأى ، حقيقي وعملي في هذه الدورة .

وأود أن أبدأ أولا بالتجارة الدولية . ان اليابان تؤيد توسيع التجارة الدولية على نحو ثابت ، فنظام التجارة الحرة الذى طبق خلال الثلاثين عاما الأخيرة لم يدعم حجم التجارة ويوسعها ويؤدى الى النمو الاقتصادى العالمي ، بل ساهم في تنمية الدول النامية . وانني على اقتناع ان مهمتنا هي أن نواصل استخدام مزايا هذا النظام وتحسين وتدعيم التجارة الحرة حتى يمكن لمجهودات التنمية للدول النامية أن تؤدى الى نتائج ملموسة . ولذلك فمن الضرورى داخل اطار هذه التحسينات والتدعيمات أن نبحث بعض الاجراءات الخاصة لكي تدرس في المحافل الدولية فيما يتعلق بالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، مع الأخذ في الاعتبار مختلف مراحل التنمية الاقتصادية .

وفيما يتعلق بالتجارة في المواد الخام والسلع ، فان الدول المصدرة والمنتجة والدول المستوردة المستهلكة يجب أن تكثف من جهودها من أجل اقامة حوار بناء مع الأخذ في الاعتبار

Digitized by UNOG Library

الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية . ان اليابان ترحب بالتقدم الثابت الأخير للاعداد للمشاركة الدولية في حقل السلع الأولية والطاقة والتنمية . ولست في حاجة الى القول بأن هناك حاجة الى قيام كافة الدول بمجهودات لمواصلة وتوسيع هذا الحوار ، وان بلادى تصر بثبات على التعاون من أجل تحقيق هذا الهدف .

وفيما يتعلق بالتجارة في السلع الأولية ، فان حصول الدول المستهلكة على امدادات الدول المصدرة ، فضلاعن حصول الدول المصدرة على أسواق الدول المستهلكة ، يجب أن يضمن على أساس متعدد الأطراف . وعلاوة على ذلك فمن الهام أن تثبت اسعار المواد والسلع الأولية ضمن اطار معقول عادل ومجز . وان اليابان على استعداد لكي تناقش في المحافل الدولية مختلف الاجراءات التي سوف تؤخذ في الاعتبار ، وتثبت السمات التي تتصف بها كافة السلع الأولية .

وفيما يتعلق بتثبيت موارد الصادرات في الدول النامية ، فان اليابان على استعداد للاشتراك في المداولات التي تستهدف تحسين نظام تعويض الدخل من الصادرات على نحو شامل فيما يتعلق بالسلع الأولية المحددة .

وفيما يتعلق بالتجارة في السلع الأولية ، فان البنك الدولي، وبنوك التنمية الاقليمية، يجب أن تحسن من دعمها المالي لتدعيم هيكل الانتاج وتوسيع تسهيلات الصناعات التحويلية وتنويع الصناعات التصديرية في الدول النامية .

Digitized by UNOG Library

وان اليابان على استعداد لكي تتخذ مدخلا أعرض وأكثر ايجابية من أجل دراسة الاجراءات الملموسة وتوفير كافة المجهودات من أجل التوصل الى اتفاق عام في الرأى وخاصة في الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

وفي المفاوضات التجارية متعددة الأطراف فان سياسة اليابان تتمثل في الحصول على تخفيضات أخرى في نسب التعريفات وتحرير الحواجز التجارية الأخرى في روح اعلان طوكيو للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة . وفي هذا الاطار فاننا مصرون على بحث مطالب الدول النامية ، كما أن اليابان سوف تواصل في بذل المجهودات من أجل تحسين النظام المعمم للتفضيلات الخاص بها .

أود الآن أن أعبر عن آرائنا فيما يتعلق بالمساعدة الانمائية والاصلاح النقدى الدولي .

اننا نفهم الظروف التي قدمت الدول النامية فيها فكرة جهاز اتوماتيكي للمساعدة الانمائية ، وثار سؤال يقول عما اذا كان هذا التخصيص لنسبة الـ ١ ٪ من اجمالي الناتج القومي للمساعدة الانمائية ، ونسبة الـ ٧ر٠ ٪ للمساعدة الانمائية الرسمية يمكن الوصول اليه عن طريق الطرق التقليدية ومع ذلك فان الافكار المقترحة من اجل ادخال الجهاز الاتوماتيكي للتوصل الى هذه الأجهزة سوف يؤدى الى مشكلات صعبة ويتطلب بحثا دقيقا ، ومع ذلك فان اليابان على استعداد للاشتراك بنشاط في الدراسات التي تستهدف الى تحسين الصيغ الحالية للمعونة ، وفي الوقت الذى تواجه فيه الدول النامية مصاعب كبيرة في الادارة الاقتصادية ، فاننا نعتبر أنه من الضرورى أن تبحث الدول التي تقدم المعونة ومنظمات المعونة الدولية أن تبحث هذا الموضوع على نحو خاص .

كما أن اليابان سوف تواصل من مجهوداتها من أجل تحسين مساعداتها الانمائية من أجل التوصل الى الأهداف الواردة في استراتيجية الانماء الدولية التابعة لعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية . كما أن اليابان سوف تبذل مجهودات جدية لتحسين شروط وقواعد مساعداتها مع الأخذ في الاعتبار توصية عام ١٩٧٢ التي تقدمت بها لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فاننا نصر على بذل كافة المجهودات لزيادة مساعداتنا على شكل هبات وقروض امتيازية .

ولكن ومع ذلك ، فان اليابان تدرك ادراكا كاملا خطورة وجدية موضوع تراكم ديون الدول النامية ، وسوف نقوم على أساس كل حالة على حدة وبالتعاون مع الدول التي تقدم المعونة ، باتخاذ اجراءات تخفيف الديون واعادة الجدولة واعادة التموين .

Digitized by UNOG Library

وأود مرة أخرى أن أؤكد أنه بينما تقوم بوضع سياستنا ازاء سياسة المساعدة استجابة للمتطلبات المتنوعة للدول النامية ، علينا أيضا أن نهتم بتشجيع وتطوير فعالية هذه المساعدة . وهذا يعني تحقيق التكامل العضوى في مجهودات المساعدة الذاتية للدول التي تتلقى المعونة مع مجهودات الدول والمنظمات التي تقدم المعونة .

ان اليابان تشارك بشكل نشط في مجهودات اصلاح نظام النقد الدولي حيث أننا نعتقد أن هذا النظام الجديد الذى يتسم بالاستقرار مع المرونة هو أمر محتم من أجل تطوير المجتمع الاقتصادى الدولي على نحو منظم ، وأن اليابان تؤمن بضرورة بحث مصالح الدول النامية في هذا الاطار ، وأن يتم ضمان اشتراك الدول النامية على نحو مسؤول في تشغيل النظام النقدى الدولي بعد اصلاحه .

ان اليابان تدرك تماما الدور الحيوى والاستراتيجي الذى يلعبه العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية للدول النامية . وقد شاركنا بفاعلية في مداولات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، لوضع مشروع ميثاق السلوك من أجل نقل التكنولوجيا ، وأن وفدى يشعر برضى أن الدول المتقدمة بما فيها وفدى قد تقدمت بمقترحات بنّاءة من أجل وضع مشروع ميثاق السلوك ، كما نتوقع حدوث مزيد من التقدم في مناقشاتنا حول هذا الموضوع .

وفي مسألة نقل التكنولوجيا فان دور الشركات الخاصة في هذا المجال يعد دورا هائلا ، ولكي نضمن تعاون القطاع الخاص يكون من الملائم أن نوافق على خطوط ارشادية لتأكيد تصميم الأطراف الخاصة والحكومية لتحقيق نقل التكنولوجيا بدلا من وضع قواعد ملزمة قانونيا . وبالاضافة الى ذلك ، فهناك حاجة الى بذل المجهودات لتنمية ونقل وتكييف التكنولوجيا لمواجهة الاحتياجات المحددة لكل دولة نامية على حدة في المجالات العلمية والتكنولوجية .

ان حكومة اليابان من جانبها عازمة على التعاون بنشاط مع الدول النامية من أجل مساعدة التنمية التكنولوجية وتطبيقها في قطاعات النقل والمواصلات والتعمير والزراعة .

واننا نعترف أيضا بأنه قد تكون هناك حالات تواجه فيها الدول النامية مصاعب في ادخالنا التكنولوجيات نظرا لنقص المعلومات الكافية ولمواجهة هذه المصاعب ، فمن المهم تحسين حصول الدول النامية على المعلومات التقنية باستخدام تسهيلات المحافل الحالية التي لديها مراكز من المعلومات

Digitized by UNOG Library

الخاصة ببراءات الاختراع ، وذلك بالنسبة للوقت الحالي على الأقل . وان حكومتي مستعدة للاشتراك في المداولات التي تستهدف اقامة نظام جديد لتوفير فرص الترخيص في منظمة الملكية الفكرية العالمية .

ان اليابان تؤيد المجهودات التي تقوم بها الدول النامية اعترافا منها بأهمية التصنيع الكبرى . وبالرغم من أننا امتنعنا عن التصويت على الاعلان وبرنامج العمل للتنمية الصناعية والتعاون في ليما حين وضع للتصويت برمته ، فاننا مخلصين في عزمنا على تنفيذ كافة الأحكام التي تعهدنا بقبولها وفي تنفيذ التصنيع من الضرورى وضع سياسة انتاجية لمواجهة الطلب من أجل المنتجات الصناعية في الأسواق الداخلية والخارجية . وأود أن أقول على ضوء خبرتنا الخاصة ، ان التصنيع يتطلب انشاء طلب فعال في السوق المحلي ، وهذا بدوره يتطلب ــ وهذا أمر له أهمية كبرى ــ اصلاح الاراضي الزراعية ونظم الأجور والضرائب . وهناك اعتراف عام بأن الصناعات الخفيفة التي تؤدى الى انتاج السلع الاستهلاكية الأساسية لا يمكن أن تنمو في غياب سوق داخلي نام . فبدون تنمية الصناعات الخفيفة فان ذلك سوف يؤدى الى اعاقة نمو الصناعات الكيماوية الكبيرة .

واعتقد أنه من المفيد اجراء المشاورات على أساس الخبرات المشتركة لكثير من الدول الصناعية من أجل تحقيق استراتيجيات التصنيع التي يمكن أن تكون مناسبة بناء على الظروف التي تواجهها تلك الدول . وقد تكون هذه خطوة بناءة نحو تحسين التعاون المالي والفني من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الصناعية .

Digitized by UNOG Library

أود الان ان انتقل الى مشكلة الغذاء التي تعد احدى المشكلات الحاسمة التي تواجـــه التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي .

ان توسيع الانتاج الغذائي في الدول النامية ذاتها هـو أقصر الطرق الى حل مشـــكلة الغذاء ، بالرغم من أنه قد يبدو أن هذه الطريقة عكسية للوهلة الاولى ، وأعتقد لتحقيق هـــذا الهدف أن تركز الجهود على هدفين أساسيين : تدعيم الهيكل الاساسي للانتاج الزراعـــي ، وتعزيز الهيكل الاقتصادى والاجتماعي . ويتطلب الهدف الاول استخدام فعال للاراضي عـــن طريق تنمية الرى والصرف وتنويع المحاصيل ، أما الهدف الثاني فيتطلب اجراءات شاملة لتحسين ظروف المجتمع الريفي ككل بما في ذلك تنمية التوزيع ونظم الاقراض فيما يتعلق بالمدخلات والمخرجات فضلا عن ترشيد الترتيبات التنظيمية الريفية بما فيها استغلال الاراضي .

وفي تحقيق الاستراتيجية الدولية فان التعاون الدولي يجب أن يكون ايجابيا على نحـو يستجيب لمجهودات الدول كل على حده ، ومن جانبها فان اليابان تتعاون في مشروع لانشـاء (مركز التنمية الريفية المتكاملة لاسيا) التي تعمل منظمة التغذية والزراعة على انشائه حاليـــا واننا نعترف بالحاجة الى وضع صيغة من أجل التنمية الزراعية والريفية الشاملة ، يأخذ في الاعتبـــار متطلبات صغار الفلاحين ، وآمل باخلاص أن هذا المشروع سوف يساهم في حل المشكلات الـــتي تواجه التنمية الزراعية حاليا ، وخاصة الحاجة الى تدعيم الهيكل الاساسي للانتاج الزراعـــي ، وفي الوقت ذاته تعزيز البنيان الاساسي الزراعي والاقتصادى الذى يعد خلفية القطاع الزراعـي المنتج .

ان اليابان تعترف بأن أهمية فاعلية الامم المتحدة في انشطتها الاقتصادية والاجتماعيـة تماثل أهميتها وفاعليتها في مهمتها الاساسية وهي صيانة السلم والامن ، ومع ذلك ، ونظـــرا للطلبات المتزايدة التي تتلقاها الامم المتحدة لتقديم المساعدات في الانشطة الاقتصاديـــة والاجتماعية ، فانني اعتقد أن الوقت قد حان لكي ننظر من جديد في نظام الامم المتحدة القائـم ، والنظر في التعديلات التي قد تؤدى الى ازالة أو ادماج بعض وظائفها ، وادخال بعض التحسينات في اجراءاتـها . ومن المهم في رأيى ، بالنسبة للاعضاء ، أن يأخذوا في الاعتبار مختلف المقترحات التي قدمتها مجموعة كبار الخبراء بشأن هيكل نظام الامم المتحدة . ان اليابان على استعـــداد للاشتراك ، والمساهمة بصورة ايجابية في هذه المداولات .

Digitized by UNOG Library

اننا ندرك تماما أن اعادة الهيكلة على هذا النطاق لا يعد مهمة سهلة ، ومع ذلك ، فانني على اقتناع أنه في الامكان تقليل مظاهر ازدواج المسؤولية بين أجهزة الامم المتحدة ، وفي الوقت ذاته الموافقة على الاجراءات التدريجية للاصلاحات التي يمكن للدول أن تقبلها دون جدال . ان هذه المحاولة تستحق الجهد ، حيث أن تعدد أجهزة الامم المتحدة يهدد قدرتها على الحركة والتنسيق الفعّال فيها .

لقد حاولت أن أعبر عن آرائنا فيما يتعلق بالمجالات الاساسية الستة للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، واعتقد أن مسؤوليتنا تتمثل في الوصول الى اتفاق عام في الرأى ، حتى يمكننا أن نعدل في علاقاتنا الاقتصادية الدولية في المستقبل ، بما في ذلك حل مشكلة الشمال والجنوب.

أخيرا ، أود أن أشير الى أنه بالرغم من وجود اختلافات في آرائنا الخاصة بحل هذه المشكلات ، فان الدول النامية والدول المتقدمة تستهدف الهدف المشترك : وهو اقامة عالم نام ومستقر .

وحين تعاني شعوب الدول النامية من الفقر ، فيجب علينا أن نحاول ازالة الفجوات بين الدول ، ومن أجل ذلك الهدف علينا أن نجد طرق التعاون من أجل تحقيق الغرض المشترك الذى يتضمن التغلب على تحديات الفقر في العالم .

ان شعوب العالم تبدأ حاليا في فهم التكافل المتزايد ، خاصة في مواجهة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدناها في السنوات الاخيرة . وعلى ضوء تزايد التكافل بين صفوفنا ، لا يمكن أن نحل هذه المشكلة بين الشمال والجنوب باللجوء الى اعادة توزيع الثروة على نحو تلقائي وتعسفي . ان الحلول المرضية لا يمكن أن توجد الا اذا قمنا بتشجيع رخاء العالم ككل ، واقتصاد العالم ككل . وفي هذه العملية فان الدول النامية والدول المتقدمة يجب عليها أن تتعاون معا في محاولة للتوصل الى اتفاق عام في الرأى على الاستراتيجية العملية التي سوف تسارع في تنمية الدول النامية . وآمل باخلاص أن الدورة الحالية الخاصة للجمعية العامة سوف توصل الى نتائج مثمرة لتحقيق التقدم في رخاء اقتصاد العالم والتنمية . واناشد كافة الوفود أن تعمل معا بجدية في هذا المحفل من أجل تحقيق الهدف المشترك للبشرية .

Digitized by UNOG Library

السيد مالك (اندونيسيا) (الكلمة بالانجليزية) : سيدى الرئيس ، ان الارتياح الشديد الذى أشعر به لمشاركتي في هذه الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، لا يعدله سوى سرورى برؤيتكم ترأسون مناقشاتنا اليوم ، فالواقع أنه من المناسب أن يقوم ممثل متميز للجزائر ، ومن أهم شخصيات العالم الثالث والدول غير المنحازة ، ببدء عملنا في هذه الدورة ، وذلك منذ انعقاد مؤتمر القمة للدول غير المنحازة الرابع في الجزائر عام ١٩٧٣ والذى تلته الدورة الخاصة السادسة التي بادر ، أو دعى الى عقدها ، الرئيس بومدين ، والتي بدأت هذه العملية التي تستهدف بناء نظام اقتصادى جديد في العالم .

ومنذ ذلك الحين فان الأنشطة المكثفة التي أدت اليها الدورة السادسة قد تشعبت في كافة نظم الأمم المتحدة ، وذلك في شكل سلسلة من المؤتمرات الدولية ، فان المجتمع العالمي قد ناقش وصاغ خطوطا رئيسية من أجل ايجاد حلول لعدد من المشكلات الحيوية ، مثل مشكلة الغذاء والسكان والتجارة الدولية والتنمية الصناعية ، وقد فعل ذلك أيضا بغية تحقيق نظام اقتصادى جديد . والآن قد اجتمعنا مرة أخرى لكي نبحث وفقا لما جاء في قرار الجمعية العامة ٣١٧٢ (د — ٢٨) في " نظرية جديدة واختيارات جديدة تستهدف ، دعم حلول خاصة لمشكلات اقتصادية في العالم وسيما مشكلات الدول النامية ، والمساعدة في تطوير نظام للعلاقات الاقتصادية العالمية الجديدة يقوم على العدالة والمصالح المشتركة لكافة الدول " .

ان هذه الدورة الخاصة ، تعتبر لذلك علامة أخرى في سعينا من أجل ايجاد حل أساسي لمختلف جوانب المشكلات الاقتصادية العالمية التي نواجهها . ان أهمية الدورة الخاصة السابعة ، فضلا عن ذلك هي في أننا نجتمع اليوم في وسط اتجاهات محددة في التطورات العالمية .

Digitized by UNOG Library

وهناك فجوة تزداد اتساعا بين الأغنياء والفقراء على مستوى قومي ودولي ، وفيما يتعلق بالثروة والسلطة فقد تأكد ذلك كاتجاه ينبع من عدم الاتزان القائم في العلاقات بين الدول ، ومالم يتغير هذا الاتجاه فان هذا التطور قد يصبح المصدر الرئيسي للصراع العالمي في العقد القادم. وان التكافل المتزايد بين الأمم يعتبر اتجاها جوهريا آخر لعصرنا الحالي ، وهو يظهر في أشكال كثيرة ومختلفة ولكن له أثرا شاملا وفعالا في العلاقات الدولية .

ان المشكلات والصراعات التي تحدث في جزء من أجزاء العالم ، تؤثر بلاشك على حياة الشعوب في أجزاء أخرى من الكرة الأرضية .

ان القرارات أو السياسات الوطنية التي تتخذ في اطار معين تؤدى الى آثار تتعدى حدود الاقليم وتؤثر في أحوال وسياسات الأمم والمناطق الأخرى في اطار مختلف ومتباين .

ان التكافل قد تأكد بشكل أكثر بعد ظهور مشكلات شاملة مثل انكماش الموارد وزيادة عدد السكان وندرة الغذاء والطاقة والحدود الايكولوجية الخاصة بالتنمية الزراعية والصناعية . ولقد أدى ذلك الى ادراك متزايد للمشاكل التي تواجه الجميع ، والاعتراف بأن المشكلات التي تواجه العالم اليوم لا يمكن أن تحل أو لا يمكن تجنبها من قبل دولة واحدة أو مجموعة من الدول تتصرف منفردة .

وأخيرا هناك اتجاه آخر يرتبط بالاتجاهات الأخرى ، وهو الترابط بين المطالب الخاصة بالعدالة الاجتماعية كجزء من التأكيد العالمي للحقوق الأساسية للانسان والمبادئ الاقتصادية التي أدت اليها المشكلات الدولية الشاملة مثل الفقر والبطالة الجماعية وعدم التوازن في الدخل . وتحت ضغط هذه الاتجاهات فان النظام الاقتصادى الدولي الحالي — والذى أنشئ منذ ثلاثين عاما في أعقاب الحرب العالمية الثانية — قد بدا أنه غير قادر على ايجاد الحلول أو على العمل بشكل صحيح . ان علامات عدم القدرة هذه كانت ظاهرة للجميع ، وذلك في شكل الانهيار الذى حل بالنظام النقدى الدولي ، والتضخم والانكماش والبطالة والركود الاقتصادى الذى اجتاح العالم في شكل أزمات شديدة . وبينما كان النظام الحاضر قد خدم بعض الدول المتقدمة في الماضي الا أنه قد أدى الى عرقلة تنمية الدول النامية . والسبب الرئيسي لذلك بسيط فمنذ بداية هذا النظام كانت مؤسساته وأجهزته تستهدف تحقيق مصالح الدول المتقدمة صناعيا بينما كانت

Digitized by UNOG Library

معظم دول العالم الثالث مازالت مقيدة بعلاقات تقوم على التبعية الاقتصادية والسياسية للاستعمار والامبريالية . انني أقول ذلك ليس من قبيل الاتهام لأية دولة أو لأية مجموعة من الدول ، ولا من قبيل الغضب أو الخطابة ولكن كمجرد تقرير للحقائق . وبينما أعتقد أن هذا الوقت ليس مناسبا للخطابة البليغة ، فانني أعتقد أن الوقت مناسب لنا جميعا لكي نتحدث بوضوح عن المشكلات التي تواجهنا .

من الواضح أنه في هذه الدورة والدورات المقبلة ، التي تعالج موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية فاننا غير معنيين بالانهيار المؤقت أو التجمد المؤقت في نظام خاص بالتنمية الاقتصادية الدولية بل اننا معنيون أساسا بالأزمة الهيكلية الخاصة بالنظام ، وهي في حاجة الى اصلاح أساسي واعادة بناء . ولذلك فان الافتراض الأساسي هو أن عدم التوازن الموجود في النظام الحالي والذى أدى الى انكار العدالة والى انكار الفرص للدول النامية في العالم الثالث ينبغي أن يتم تصحيحه عن طريق عمل محدد يحسن توجيهه ، هذا العمل ينبغي أن يستهدف اقامة نظام اقتصادى دولي جديد يقوم على العدالة والمساواة السيادية والتكافل والمصالح المشتركة ، والتعاون بين كافة الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية . ومالم يقبل هذا الافتراض الأساسي الأولي من قبل الجميع بنيّة طيبة ودون أية مشاعر من الحقد أو الانتقام فلن يمكننا أن نستمر في مسيرتنا ، وسوف يواجهنا الصراع .

ولكي نتحرك نحو نظام اقتصادى دولي جديد فالمطلوب منا أن نعيد تنظيم الاطار الأساسي لهذا النظام الأمر الذى يعني اعادة توزيع السلطة في المؤسسات الخاصة باتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية ، وسوف يتطلب ذلك أيضا أخلاقيات جديدة وأشكال جديدة للتعاون الدولي ، قائمة على مبدأ المسؤولية المشتركة ، نابعة من ادراك للمصالح المشتركة . وبهذه الطريقة فقط يمكن أن يتحقق نظام الشركة العالمية التي تسعى من أجل التنمية والتي تقوم على أساس تحقيق مصالح الجميع . وسوف يكون ذلك في مصلحة الدول الغنية والفقيرة على السواء . وربما ثبت أن التكافل المقبل سوف يكون في مصلحة الجميع من أجل بقائنا المشترك .

وفي النهاية ، فان النظام الدولي الجديد سوف يستهدف تحقيق مزيد من العدالة والمساواة في العلاقات الدولية ، ومزيد من الكفاية في الانتاج الاقتصادى ، ومزيد من الكفاءة في

Digitized by UNOG Library

اتخاذ القرارات ، ومزيد من العدالة في التنمية الاجتماعية . وفي الوقت ذاته ينبغي أن يعمل هذا النظام على تحقيق كل هذه الأهداف دون اعاقة أو عرقلة الانماء في الدول النامية ، وأن يعمل على تضييق الهوة بين الأغنياء والفقراء .

ان اندونيسيا تشعر بجلال المهمة الملقاة على عاتقنا في محاولة تحقيق هذه الأهداف. وان موقف وفدى يعتمد على الواقعية المخلصة ، ويخلو من أى تشدد أو تعصب . ونحن هنا لا نعتقد أن النجاح لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق انهيار النظام القديم ، وكذلك نحن لا نعتقد أن أغنى الدول يمكنها أن تحتفظ باعتمادها العنيد على مواقفها المتميزة في الماضي ، وأن تستمر في انكار العدالة لأغلبية الجنس البشرى . لذلك فاننا جميعا مدعوون للاستمرار في طريق الحوار البناء والتعاون بدلا من المواجهة التي تؤدى الى تدمير الذات . وفي هذا الاطار فاننا نرحب بالتفهم الذى أبداه عدد كبير من الدول المتقدمة في سبيل تحقيق مبدأ التكافل ، وقد أدى ذلك الى روح بناءة تعمل من أجل تحقيق علاقات اقتصادية جديدة على أساس من العدالة والمساواة .

ومن جهة أخرى فنحن نحث الدول المتقدمة التي تستمر في اتخاذ موقف سلبي على أن تعيد النظر في مواقفها لأن أى تباطؤ أكثر من ذلك سوف يؤدى الى تحقيق الفشل في النهاية .

ان وفدى يدرك أيضا أننا لا يمكن أن نأمل في أن ننتهي من مهمتنا في أسبوع أو شهر أو حتى عام ، ولذلك فاننا لا نعتبر هذه الدورة الحالية حدثا منفردا بل انها عملية مستمرة ، وبالرغم من ذلك فان وفدى يعتبر أنه من الأهمية بمكان أن نبدأ في هذه الدورة على الأقل بعملية المفاوضات الجدّية التي تؤدى الى قرارات ملموسة في بعض المجالات مثل التجارة الدولية والسلع ونقل الموارد الحقيقية والتنمية الصناعية والاستثمارات والغذاء والزراعة والعلوم والتكنولوجيا ، واعادة توجيه نظام الأمم المتحدة .

وفي معالجتنا لهذه الميادين ، فان الجمعية العامة يمكن أيضا أن تتفق على أن تبين لنا الأجهزة التي يمكنها أن تقوم بأعمال معينة في هذا الشأن ، وعلى أساس جداول موضوعة .

وفي هذا الشأن فان مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعها الأخير في جنيف ونيويورك قد اقترحت عددا من الميادين والموضوعات التي يمكن أن تصلح كموضوعات لمفاوضات مثمرة ، وهذه المقترحات قدمت للدورة الخاصة الحالية لكي تصبح أساسا لمناقشاتنا .

Digitized by UNOG Library

ان وفد اندونيسيا يرغب في التعبير عن تأييده الكامل لهذه المقترحات ، ونحن نأمل مع ذلك أن القرارات التي سوف تتخذ في هذه الدورة الخاصة لن تنحصر في مجرد تخطيط مزيد من المفاوضات أو مجرد تحقيق اتفاقات من حيث المبدأ فقط ، بل على النقيض من ذلك ينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا من أجل الوصول الى قرارات تمثل حلولا ملموسة لكل من المشكلات الواردة في القائمة التي تقدمت بها مجموعة الـ ٧٧ .

Digitized by UNOG Library

ولمدة طويلة كنا ندخل في مناقشات مطولة بشان الخطوط التي سوف ينشأ على اساسهـــا النظام الاقتصادى الجديد ، وفي الوقت الحالي فان الاجراءات الملموسة في تنفيذ المبادئ الـــتي تم الاتفاق عليها منذ وقت مضى مازالت في حاجة الى ان تاخذ شكلها النهائي وان وفدى يـــود أن يناشدكم الا تتحول هذه الدورة ايضا الى دورة لا نهائية من المناقشات او النظريات او المفاهـــيم النظرية، بل ان تتطور الى مفاوضات مثمرة وقرارات ملموسة .

والان اسمحوا لي ان اتناول بعض جوانب من المشكلات الموجودة في الورقة التي مثلـــت موقف مجموعة الـ ٧٧ والتي في رأيي تستحق الاسبقية نظرا لطبيعتها الملحة .

ان من بين المشكلات الملحة التي تواجهها معظم دول العالم مشكلة تجارة السلع، وربمـــا يمكننا ان نصنفها على انها اكثر المشكلات الحاحا بالنسبة للدول النامية والدول المتقدمة على حـــد سواء .

ان عدم الاستقرار في اسعار السلع ، وكذا عدم الاستقرار في دخل الدول المنتجة للسلـــع الاولية يعتبر مسألة تثير قلقا جديا ومشروعا للمجتمع الدولي ككل، وينبغي ايجاد الحلول لها بأســـرع مايمكن ، وهناك اتجاه ممكن نحو ايجاد الحل، وهذا الاتجاه هو ماتم التعبير عنه في الاقتراحـــات الخاصة بالبرنامج المتكامل للسلع والذى عبر عنه سكرتير عام مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنميـــة ، وامكانيات مثل هذا الاتجاه تبدو وكأنها تثير التفاؤل والامل لان الدول المستهلكة بدأت تـــدرك بشكل متزايد اهمية ضمان امدادات المواد الخام .

وهناك اتجاه آخر قد ينطوى على مشاريع خاصة بتثبيت الاسعار عن طريق استخدام حـــدود قصوى يمكن ان تصلح اساسا لفهرسة الاسعار ولاتخاذ قرارات رشيدة خاصة بالاستثمار ، وكذلـــك فان الصيغة الخاصة بحق التعويض في دخل الصادرات للدول النامية المرتبطة بمعاهدة "لـــومي" والتي تماثل بشكل او بآخر مشروعات الحد الادنى للدخل المضمون في الدول المتقدمة ، يمكـــن ان تصلح كنموذج يمكن تطبيقه على نطاق اوسع .

ان مطلب الدول النامية من اجل الوصول الى اسواق الدول المتقدمة في اعتقادى مطلـــب معقول وواقعي، ونحن نلاحظ ان الدول المتقدمة تستثمر اموالا كثيرة في مساعدة الدول النامية كـــي تساعدها على انتاج السلع ومع ذلك فهي في نفس الوقت ، وعن طريق الحواجز الجمركية تحرمهم مـــن

Digitized by UNOG Library

فرصة بيع هذه السلع في اسواق الدول المتقدمة ، وانني اشير هنا الى السلع الاولية والمواد الخام وكذلك الى السلع المصنعة ونصف المصنعة .

ان اندونيسيا تعتقد ايضا ان هناك حاجة الى تدخل اكبر من قبل الحكومات في العلاقات الاقتصادية الدولية ولا سيما في مجال السلع،وايضا بالنسبة للشركات التي تتعدى المستوى القومي .

ان الاهمية الملحة للتجارة ينبغي ايضا ان ننظر اليها في ضوء دورها كوسيلة لتحقيق هدف الانماء القومي الشامل، ولذلك ينبغي ان تعتبر وسيلة لدعم الانتاج ،ويمكن ان يتم ذلك بطريقة مخططة،ومن هنا فان التسهيلات في مجال التجارة ينبغي ان تكون ذات طبيعة تعاقدية ودائمة ولا ينبغي ان تنحصر في مجرد الالتزامات من جانب واحد .

ان تجربة الدول النامية في بناء قدرتها على المساومة في التجارة عن طريق رابطة المنتجين يمكن ان تساعد على تطوير القدرة على المساومة في المجالات الاخرى كوسيلة لتغيير قواعد اللعبة وهذه القدرة على المساومة سوف تؤدى الى مزيد من العدالة في العلاقات الدولية .

وفيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بنقل الموارد الحقيقية من اجل تمويل التنمية او الانماء في الدول النامية،واصلاح نظام النقد الدولي، والتي تعالجها اللجنة الوزارية المشتركة في صندوق النقد الدولي ،والبنك الدولي للانشاء والتعمير،فان وفد اندونيسيا قد شجعته كثيرا التطورات الجديدة التي حدثت في الاجتماع الاخير بباريس وفي الاجتماع الحالي في واشنطن .

ان الموارد الجديدة التي خلقت نتيجة لانشاء " النافذة الثالثة " قد اسهمت اسهاما كبيرا في خلق تفكير جديد بالنسبة لموضوع زيادة تدفق الموارد المالية للدول النامية ولا سيما تلك الدول ذات الدخول المنخفضة،وربما كانت هذه بداية صغيرة ولكنها بلا شك تمثل نقطة انطلاق جديدة . ان امكانيات زيادة الاهداف الحالية للنافذة الثالثة تستحق منا مزيدا من التفكير، وفي المجال الواسع الخاص بنقل الموارد فانه ربما يكون من المناسب ان نفكر في الحاجة الى وضع اجراءات من اجل دعم تدفق الاستثمارات الاجنبية الخاصة وفقا لاحتياجات التنمية للدول النامية ، وعلى ان يؤخذ في الاعتبار ايضا دور المؤسسات التي تتعدى المستوى القومي، ومبدأ السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق باهداف المساعدة في الاستراتيجية الانمائية الثانية للامم المتحدة، فان اندونيسيا تعتقد ان هذه الاهداف ينبغي ان ترتفع او على الاقل يتم الاحتفاظ بها، وينبغي ان تقبل بلا مواربة وان يتم تنفيذها بنية طيبة ، واني اؤكد هذه النقطة لان هذا التنفيذ سوف يؤدي الى دعم التضامن بين الشعوب ، ويعطي الدليل على وجود الارادة السياسية الحقيقية من جانب حكومات الدول المتقدمة .

وفيما يتعلق بالتنمية الصناعية، اود ان اشير الى المؤتمر العام الثاني لمنظمة اليونيد والذي عقد في ليما هذا العام والذي وافق على اعلان ليما وعلى خطة العمل الخاصة بالتنمية الصناعية والتعاون . ان اعلان ليما الذي اشتركت فيه اندونيسيا لم يقتصر على التعرف على المشكلات ووضع الاهداف بل عالج ايضا الموقف ووضع له الحلول وحدد طريقة تنفيذ هذه الحلول ، وعلى الرغم من ان العوامل اللازمة لتحقيق هذه الاهداف هي وسائل متعددة وربما كان من الصعب التحكم فيها، الا انه على الاقل، فان الجهد العام يسير في هذا الاتجاه ، والنية الطيبة من جانب الدول المتقدمة سوف تجد الفرصة لاظهار نفسها ، وعلى مستوى ملموس فان اعادة استخدام النشاط الصناعي في العالم يعتبر عاملا هاما يمكن ان نفكر فيه ، ومن الواضح ان القرارات التي تتخذ في هذا الاطار لا تتطلب فقط تحليل العناصر الاقتصادية والفنية، بل سوف تنطوي ايضا على قرارات استراتيجية، ومما لا شك فيه ، ان هذه القرارات اذا ما اتخذت بحكمة فانها سوف تؤدي الى دعم التكامل بين الشعوب والامم، وعندما نتحدث عن اعادة استخدام الصناعة فانه ينبغي ان نوضح بانه لا يوجد اي موضوع خاص باغلاق المصانع او نقل هذه المصانع للدول النامية .

ان اعادة الاستخدام يمكن ان تنطبق فقط على امكانيات الانتاج الجديد الذي يمكن أن ينشأ في هذه الدول، واني لمقتنع ايضا بان مد هذه العطية من اجل اعادة التوزيع الرشيد لانتاج العالم سوف تسهل استعراض النسب القائمة داخل هيكل الاسعار للسلع المصنوعة بين المواد الخام وبين القيمة المضافة .

بالنسبة لموضوع الغذاء والتنمية الزراعية، فقد تأكد في كثير من المؤتمرات ان الحل الاساسي لمشكلة الغذاء في العالم يكمن في زيادة الانتاج الغذائي لا سيما في الدول النامية ، وان وفدي يود ان يكرر تاييده لتوصيات مؤتمر الغذاء العالمي ، وفي هذا الاطار نلاحظ بخوف ان الدورة

Digitized by UNOG Library

الاولى لمؤتمر الغذاء العالمي قد انتهت دون التوصل الى اية نتائج مرضية ، واذا اخذنا في الاعتبار خطورة موقف الغذاء العالمي ،فانه يبدو من الضرورى الاسراع في انتاج الغذاء في الدول النامية،وان يتم تنفيذ ذلك دون ما تأخير ، ومن اجل تحقيق هذا الهدف فانه من الضرورى ان يزداد، وبشكل كبير حجم المساعدة التي تقدم للدول النامية .

وفي رأينا ان الدورة الخاصة الحالية ينبغي ان تعطي دفعة سياسية جديدة للتنفيذ السريع لتوصيات مؤتمر الغذاء العالمي .

Digitized by UNOG Library

وأود الآن أن أشير باختصار الى الموضوع الخاص باعادة توجيه أجهزة الأمم المتحدة، فبينما نقدر الاقتراحات التي قدمتها مجموعة الخبراء في هذا الشأن، فان وفد اندونيسيا يشعر بأنه لا ينبغي لنا في هذه المرحلة أن نتجه الى مسائل تنظيمية لأن بعض هذه التوصيات معقدة ، ونحن في حاجة الى عدد من السنين لتنفيذها . ومن الواضح أن الدورة الخاصة الحالية عليها أن تتخذ قرارات معينة للبدء في العملية الخاصة بالاصلاح الهيكلي لجهاز الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية حتى تمكنها من الاستجابة بطريقة أكثر فعالية للمتطلبات الخاصة بانشاء نظام اقتصادي دولي جديد والموافقة على اقامة لجنة حكومية من أجل هذا الغرض . ان وفد اندونيسيا قد وافق على انشاء لجنة من أجل هذا الغرض، لكنه يعتقد ان اعادة التوجيه الخاص بالمؤسسات ينبغي أن تنحصر في هذه الميادين الضرورية، وينبغي أيضا أن نتعرف على الميادين التي تستحق الأولوية، والميادين التي يمكن تحقيق الاصلاح فيها . وما أن تبدأ هذه العملية حتى ينبغي أن نتوصل الى الأهداف المرجوة . وفي هذا المجال أود أن أؤكد أهمية احترام القرارات التي تتوصل اليها الهيئة التشريعية للوكالات المتخصصة في مجالاتها القطاعية اذا كان علينا أن نعمل على تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال .

ان تحقيق اللامركزية الاقليمية في أنشطة الأمم المتحدة تعتبر أيضا موضوعا هاما ، وحتى الموضوعات العالمية في كثير من الأحيان يمكن أن تتم تسويتها عن طريق اتجاه اقليمي يأخذ في الاعتبار خصائص كل اقليم وكذلك، فان اللجان الاقتصادية الاقليمية ينبغي أن تعطى دورا متزايدا في تخطيط وتنفيذ السياسات وكذلك في تنفيذ المشروعات الاقليمية، والاقليمية الفرعية .

وفي هذا الخصوص فان وفدى يعتقد ان الجهود التي تقوم بها المجموعات الاقليمية الفرعية ، مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا ينبغي أن تتدعم . وهذه الأفكار تتمشى تماما مع روح الاعلان وبرنامج العمل لانشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، وهو ان المسؤولية الأولى للتنمية تقع على عاتق الدول النامية ذاتها وان التكافل المتزايد والعمل الجماعي لكافة الأمم يعتبر مظهرا لحقيقة لا يمكن الفرار منها، وحقيقة تنطوى على التفاؤل .

وبالأمس استمعنا بعناية للبيان الذى ألقاه السيد ممثل الولايات المتحدة والذى قدم

Digitized by UNOG Library

لنا فيه آراء واجابات حكومته لكثير من المشكلات المعروضة أمامنا، ونحن نقدر الطريقة الشاملة والملموسة التي عالجت بها الولايات المتحدة هذه الموضوعات .

وبينما نحتفظ بحقنا في أن نعطي تعليقات أكثر تفصيلا، فاننا نود من الآن أن نكرر ان مطالب الدول النامية الخاصة باقامة نظام اقتصادى دولي يعتبر مطلبا عادلا ومعقولا، وقد وافقت عليه الغالبية الساحقة للبشرية في الدورة الخاصة السادسة ، لذلك فان محاولة القاء اللوم على الدول النامية بما وصفه وزير الخارجية الأمريكي بأنه " المواجهات المتصاعدة " وذلك بالاشارة الى الخطر والتكتلات ، هو في رأينا اتجاه غير سليم ولا يمكن أن يساعد مناقشاتنا .

ولا يسعنا أيضا الا أن نلاحظ الطريقة الغريبة التي ينظر بها وزير خارجية الولايات المتحدة الى دور مجموعة الدول غير المنحازة في الشؤون الدولية ، ودور مجموعة الدول المصدرة للبترول كجزء من العالم الثالث وذلك في اطار المجتمع الاقتصادى الدولي الحالي .

وكعضو في منظمة الأوبك فان اندونيسيا في كثير من المناسبات قد شرحت موقف منظمة الدول المصدرة للبترول في محاولتها لتحقيق تعديلات مشروعة في سعر البترول وفي الدخل الفعلي لدولها الأعضاء في سوق كانت تتحكم فيه حتى الآن الدول المستهلكة الكبرى . وقد سبقني في ذلك متحدثون كثيرون في هذه الدورة وعالجوا هذا الموضوع ولذلك لن أكرر ماقالوه من قبل .

وفيما يتعلق " بالانحياز " المزعوم للدول غير المنحازة يمكنني أن أقول فقط، ان الانحياز الوحيد الذى تعرفه الدول غير المنحازة هو انحياز من أجل السلام، ومن أجل الاستقلال، والعدالة والمساواة لجميع الشعوب .

وان اندونيسيا اذ تدعو الى الاصلاح الجوهرى للمؤسسات الاقتصادية الدولية فانها لا تتحلل من المبدأ الأساسي وهو ان المسؤولية الأولى من أجل التنمية الوطنية لدولة ما تقع على عاتق هذه الدولة . ولتحقيق هذا الهدف فان اندونيسيا مصممة على استخدام كل امكانيات شعبها وموارده للوصول الى مجتمع الرخاء المنشود . وان اندونيسيا لا تتوقع من أى دولة أن تأخذ عنها مسؤولياتها وهي ترحب بأى مساعدة تقدم لها ، وتعتبرها عنصرا مساعدا في الاسراع بتنميتها وفقا لاحتياجاتها وأولوياتها القومية .

ومن الواضح أنه في عالم يزداد فيه التكافل بين الأمم، فان الظروف القائمة في البيئة الدولية

Digitized by UNOG Library

يمكن أن يكون لها أثر سلبي على جهود الانماء الخاصة بدولة ما . وهناك تأثيرات خارجية سلبية أيضا تنبع من عدم التوازن القائم في النظام الدولي والذى ينطوى على التمييز ضد المصالح القومية والأهداف،ولذلك فان المطلب الخاص بالتغيير يعتبر مطلبا مشروعا وليس ذريعة لنقل اللوم عن تباطؤ التقدم الداخلي الى الظروف الدولية . وان هذا هو المبدأ الرئيسي الذى تقوم عليه مطالب دول العالم الثالث .

وان اندونيسيا تؤمن بقوة بأن اعادة توجيه النظام الدولي الحالي يمكن أن تتم عن طريق الحوار البناء والمخلص بين كافة الشعوب والأمم والقائم على أساس تحقيق المصير المشترك،وان الدول الغنية لها مصلحة حيوية في انشاء نظام اقتصادى دولي جديد قادر على تحقيق مزيد من السلام والكفاية والعقلانية مثلها في ذلك مثل الدول النامية . وان الحل البديل لا يمكن الا أن يكون انزلاقا الى مواجهة شاملة تفوق في عمقها ومرارتها كل ماعرفناه من قبل . وان نجاح أو فشل مناقشاتنا هنا سوف يكون مقياسا لنظرتنا للمستقبل ومقياسا لقدرتنا على أن نتعلم من دروس الماضي .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠ .

Digitized by UNOG Library